

دمج التربية الاجتماعية والمالية في نظام التعليم الوطني

الحاجة إلى التربية الاجتماعية والمالية

تفرض العولمة متطلبات جديدة على المتعلّمين، إذ يُتوقّع منهم قدرة أكبر على التكيّف ومجموعة من المهارات التي تعزّز قدرتهم على التعامل مع المواقف الجديدة والمعقّدة.

هناك توجّه دولي قوي نحو **مناهج قائمة على الكفايات**، تحدّد وتعرّف **كفايات عرضية** أساسية إلى جانب المحتوى التقليدي لكل مادة. ونتيجة لذلك، بدأت الحكومات في دمج التربية الاجتماعية والمالية في مناهجها الوطنية والإقليمية.



ما هو الدمج على المستوى الوطني؟

هو الإدراج والتضمين الواسع لمحتوى التربية الاجتماعية والمالية في المنهج على المستوى الوطني أو دون الوطني.

لماذا الدمج على المستوى الوطني؟

تعرّف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دمج التربية المالية في المدارس بأنه «تعليم المعارف والفهم والمهارات والسلوكيات والمواقف والقيم المالية التي تمكّن الطلاب من اتخاذ قرارات مالية سليمة وفعّالة في حياتهم اليومية وعندما يصبحون بالغين». وتشمل الجوانب الرئيسية:

- الإقرار بأهمية التربية المالية، والاستجابة للاحتياجات الوطنية، والمواءمة مع استراتيجيات الازدهار الاقتصادي والشمول المالي وحماية المستهلك.
- التعاون مع أصحاب المصلحة ووضع خارطة طريق بأهداف وجداول زمنية واضحة.
- تضمين الرصد والتقييم لمتابعة التقدّم والتحسينات.

كما أن برامج التربية المالية فعّالة من حيث التكلفة ولها أثر إيجابي في المعارف والسلوكيات المالية على حد سواء (Kaiser et al., 2022). ومن ثمّ فإن دمج التربية المالية في المناهج المعتمدة يزوّد الشباب بالمهارات اللازمة لاتخاذ خيارات مستنيرة والتعامل مع تعقيدات النظام المالي (Kaiser & Menkhoff, 2022).

يضمن التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة – الهيئات الحكومية، ونقابات المعلّمين، والبنوك المركزية، والمنظمات – نهجاً شاملاً لدمج التربية المالية. وتساعد هذه الشراكات على مواءمة الجهود مع الأولويات الوطنية، والاستفادة من خبرات جميع القطاعات، وتأمين الموارد اللازمة للتنفيذ الفعّال. كما يدعم التنسيق بين هذه الجهات وضع محتوى موحّد وسياسات داعمة تعزّز معاً أثر برامج التربية المالية ونطاق وصولها.

المقاربات

هناك ثلاث مقاربات رئيسية لدمج التربية المالية في نظام التعليم الوطني: الدمج العرضي، والدمج كمادة مستقلة، والأنشطة اللامنهجية.



الدمج العرضي

تُدمج التربية المالية في المواد القائمة مثل الرياضيات أو الدراسات الاجتماعية أو الفنون، لتصبح جزءاً لا يتجزأ من المنهج الأساسي. ومن خلال تضمين المفاهيم ذات الصلة في دروس منظّمة وكتب مدرسية وتقييمات، توفّر هذه المقاربة للطلاب تجربة تعلّم سياقية ومتعدّدة التخصصات.

الدمج كمادة مستقلة

تُدرج التربية المالية كمادة مخصّصة ضمن المنهج الأساسي، بدروس وكتب مدرسية وتقييمات خاصة بها. وتضمن هذه المقاربة تعلّماً منظّماً ومنهجياً مع الحفاظ على المواءمة مع معايير التعليم الوطنية.

المقاربة اللامنهجية

إلى جانب المنهج الأساسي، تُعزّز التربية المالية من خلال الأندية الطلابية والمسابقات والبرامج المجتمعية. وتوفّر هذه الأنشطة التفاعلية تعلّماً عملياً، وتشجّع الإبداع والعمل الجماعي والتطبيق في الواقع، بطريقة مرنة وجذّابة.

أين ندمج التربية الاجتماعية والمالية؟

AflaTot

قيد التنفيذ:

- الإمارات العربية المتحدة

مكتمل:

- كوستاريكا
- بيلاروس
- إندونيسيا
- كينيا
- أوكرانيا

AflaToun

قيد التنفيذ:

- تشيلي
- بيرو
- غامبيا
- تونس
- الإمارات العربية المتحدة

مكتمل:

- مقدونيا الشمالية
- نيجيريا
- توغو
- الفلبين
- إندونيسيا
- كينيا
- نيبال (التعليم غير النظامي)

AflaTeen

قيد التنفيذ:

- بنغلاديش
- بنين
- بوركينا فاسو
- الكاميرون
- تشيلي
- جمهورية الكونغو الديمقراطية
- مصر
- الهند (أندرا براديش)
- كوسوفو
- قيرغيزستان
- لاوس
- المغرب
- موزمبيق
- نيبال
- السنغال
- سريلانكا
- غامبيا
- الإمارات العربية المتحدة

مكتمل:

- جورجيا
- الهند (أندرا براديش)
- إندونيسيا
- الأردن
- منغوليا
- النيجر
- توغو
- أوغندا

AflaYOUTH

قيد التنفيذ:

- جمهورية الكونغو الديمقراطية
- الإكوادور
- الهند (أندرا براديش)

مكتمل:

- جورجيا

دعم فني جارٍ

- بابوا غينيا الجديدة
- فيتنام
- قطر

في عام 2025 وصلنا إلى:



اقرأ قصص الأثر: